

## واقع التنمية المستدامة في الجزائر-دراسة تحليلية خلال الفترة 1992-2015

The reality of sustainable development in Algeria - An analytic study  
.during the period 1992-2015

خنشول دنيا، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2 douniakhanchoul@yahoo.fr

### Abstract

ملخص

This study aims to analyze the reality of sustainable development in Algeria during the period 1992-2015, by presenting the historical evolution of the concept of sustainable development, some basic concepts related to it, and a series of indicators of sustainable development related to economic, social and environmental aspects, In order to monitor the level of progress made by Algeria. It was clear the improvement of some indicators of sustainable development in Algeria, especially those related to the economic dimension. However, the situation was not the same for social and environmental conditions as evidenced by high levels of poverty, illiteracy, poor health services and high levels of environmental pollution.

تهدف الدراسة إلى تحليل واقع التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1992-2015، وذلك من خلال عرض التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة وبعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بهذه الأخيرة، وكذلك تتبع مسار مجموعة من مؤشرات قياسها المتعلقة بالجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، وهذا لرصد مستوى التقدم الذي أحرزته الجزائر في الوضع التنموي المستدام. أثبتت الدراسة تحسن على مستوى بعض هذه المؤشرات خاصة تلك المتعلقة بالبعد الاقتصادي لها، إلا أن الوضع لم يكن مماثلا بالنسبة للأوضاع الاجتماعية والبيئية بدليل ارتفاع مستويات الفقر والامية، ضعف الخدمات الصحية وكذا ارتفاع مستويات التلوث البيئي. فالجزائر لم تتوصل بعد إلى وضع إطار تصوري محدد قائم على إرادة سياسية قوية والتفاف جماهيري حول ضرورة تحقيق التنمية المستدامة.

**Keywords:** sustainable development, economic growth, social dimension, environment.

**الكلمات المفتاحية:** التنمية المستدامة، نمو اقتصادي، البعد الاجتماعي، البيئة.

تعتبر قمة الأرض حول البيئة والتنمية التي عقدت في البرازيل عام 1992 من أهم النشاطات الدولية التي تم التأكيد فيها على ضرورة اعتماد استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، هذه الأخيرة أصبحت تشكل أهم التحديات التي تواجهها مختلف دول العالم، وهي تتطلب دمج البيئة والاقتصاد في عملية صنع القرار مع الاهتمام بالتنمية البشرية.

وقد تميز مسار التنمية في الجزائر بالعديد من التغيرات والتحوليات، والتي كانت استجابة للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحيطة بها، فقد تعددت المخططات والبرامج التنموية المسطرة محاولة من خلال ذلك دفع عجلة التنمية وتحقيق نمو اقتصادي مستدام وصولا إلى دعم وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

### مشكلة الدراسة:

بناء على ما تقدم حاولنا من خلال هذه الدراسة التعرف على واقع التنمية المستدامة في الجزائر من خلال تحليل تطور بعض مؤشرات قياس التنمية المستدامة في الجزائر منذ انعقاد قمة الأرض سنة 1992 إلى غاية سنة 2015، وهذا من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

**ما هو واقع التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1992-2015؟**

ومن أجل الإلمام بهذه الإشكالية ارتأينا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتنمية المستدامة؟

- ما هو واقع مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر منذ انعقاد قمة الأرض حتى سنة 2015؟

**أهداف الدراسة:** تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- التعرف على المفاهيم الأساسية للتنمية المستدامة.

- معرفة أين وصلت الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة من خلال عرض تطور بعض مؤشرات التنمية المستدامة.

### منهجية الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي الذي نلمسه من خلال عملية عرض المفاهيم الاقتصادية، النظرية والتطبيقية التي تناولت التنمية المستدامة، بينما تستخدم الدراسة المنهج التحليلي لتحليل تطور بعض مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر.

## الدراسات السابقة:

لقد تم حصر عدد من الدراسات العلمية ذات الصلة بالموضوع ونذكر منها:

-دراسة ناصر مراد 2009،<sup>(1)</sup> حيث تناول الباحث التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، وتمحور الهدف من هذه الدراسة حول إبراز أهمية وشروط التنمية المستدامة بالإضافة إلى العقبات التي تواجهها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة. وقد توصل الباحث إلى نتيجة مفادها أن الجزائر حققت معدلات نمو موجبة منذ سنة 1995 إلا أن تلك المعدلات تعتبر غير كافية لمواجهة مختلف التحديات، كما أنها حققت نموا اقتصاديا ريعيا متعرضا لتقلبات أسعار النفط.

-دراسة زرمان كريم،<sup>(2)</sup> ركزت هذه الدراسة على التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي، وهدفت إلى إبراز دور ومساهمة برنامج الإنعاش الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، وكانت نتائجه أن برنامج الإنعاش الاقتصادي قد استجاب لحاجات ملموسة معبر عنها بمشاريع رامية إلى تنمية مستدامة في كامل التراب الوطني .

هيكل الدراسة: قد تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

### 1- مفهوم التنمية المستدامة.

### 2- أبعاد التنمية المستدامة، أهدافها و مؤشرات قياسها.

### 3- تحليل تطور بعض مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1992-2015.

### 1- مفهوم التنمية المستدامة:

#### 1-1- التطور التاريخي للتنمية المستدامة:

- ترجع جذور التفكير العالمي بشأن التدهور البيئي إلى سنة 1950، حيث نشر الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة «L'Union internationale pour la conservation de la nature»، أول تقرير حول حالة البيئة في العالم، وقد اعتبر هذا التقرير رائدا خلال تلك الفترة في مجال المقاربات المتعلقة بالمصالحة والموازنة بين الاقتصاد والبيئة في ذلك الوقت.

- في عام 1968 تم إنشاء نادي روما بمشاركة عدد قليل نسبيا من الأفراد لكنهم يحتلون مناصب مرموقة في دولهم حيث كان الهدف من إنشاء النادي معالجة النمو الاقتصادي المفرط وتأثيراته المستقبلية.<sup>(3)</sup>

- في عام 1972 انعقد مؤتمر استكهولم حول البيئة الإنسانية الذي نظمته الأمم المتحدة، حيث ناقش المؤتمر البيئة وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم، وتم الإعلان أن الفقر وغياب التنمية

خنشول دنيا

هما أشد أعداء البيئة، ومن جهة أخرى انتقد المؤتمر الدول والحكومات التي لا تزال تتجاهل البيئة عند التخطيط للتنمية.(4)

- في عام 1980 استخدمت عبارة التنمية المستدامة للمرة الأولى من قبل الاتحاد الدولي للحفاظ على البيئة الذي أصدر تقريراً تحت عنوان الاستراتيجية العالمية للبقاء.(5)

- وفي سنة 1987 تم اعتماد مفهوم التنمية المستدامة رسمياً حين أصدرت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية تقريراً بعنوان مستقبلنا المشترك «Our Common Future» تحت رئاسة رئيسة الوزراء النرويجية Halem Brundtland،(6) أين تم طرح التنمية المستدامة كنموذج بديل يراعي شروط تحقيق التنمية المستدامة مع التركيز والاهتمام بالجانب البيئي، وأنه لا يمكن مواصلة التنمية ما لم تكن قابلة للاستمرار من دون أضرار بيئية.

- في عام 1992 انعقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو بالبرازيل عرف باسم "قمة الأرض"(7) ومن أهم النتائج المنبثقة عن القمة: اتفاقية متعلقة بالتغير المناخي والتنوع البيولوجي لمواجهة آثار التلوث، وثيقة تتمثل في تقديم توجيهات من أجل التسيير المستدام للغابات في العالم، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر،(8) وأجندة القرن 21 وهي خطة عمل من شأنها أن تجيب بصفة متتالية للأهداف فيما يخص البيئة والتنمية في القرن الحادي والعشرين.(9)

- في عام 1997 تم اعتماد بروتوكول كيوتو الذي يهدف بالدرجة الأولى إلى الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة وزيادة استخدام الطاقات المتجددة.

- وفي سنة 2002 انعقد مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة (ريو+10) في جوهانسبورغ جنوب إفريقيا الذي سلط الضوء على ضرورة تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك وضرورة الحفاظ على التنوع البيولوجي وعلى الموارد الطبيعية.

- في عام 2007 انعقد المؤتمر الدولي لمواجهة التغيرات المناخية بمدينة بالي بأندونيسيا، وأهم نقاشات هذا المؤتمر تمحورت حول الاحتباس الحراري.

- في عام 2010 انعقدت قمة المناخ "بكوين هاغن"، ناقشت هذه القمة كيفية مواجهة الاحتباس الحراري لكنها لم تخرج باتفاقيات ملزمة مثل ما خرج بها بروتوكول كيوتو.(10)

- وفي سبتمبر 2015 انعقدت قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أين اعتمدت قراراً بعنوان "تحويل عالمنا: جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة" الذي يشمل خطة التنمية لما بعد عام 2015، تمثل هذه الخطة برنامج عمل لأجل الناس والأرض ولأجل الازدهار. وهي تهدف أيضاً إلى تعزيز السلام العالمي في جو أفسح من الحرية. كما تقر بأن القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم، وهو شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة. وتشمل

واقع التنمية المستدامة في الجزائر-دراسة تحليلية خلال الفترة 1992-2015

هذه الخطة 17 هدفا و169 غاية للتنمية المستدامة وهي أهداف وغايات متكاملة غير قابلة للتجزئة تحقق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، والبعد البيئي، والمنشود من هذه الأهداف والغايات هو مواصلة مسيرة الأهداف الإنمائية للألفية وإنجاز ما لم يتحقق في إطارها، وستعمل جميع البلدان على تنفيذ هذه الخطة في إطار من الشراكة التعاونية،<sup>(11)</sup> وسنلقي الضوء على أهداف التنمية المستدامة في جدول أعمال 2030 في العناصر الموالية.

## 1-2- تعريف التنمية المستدامة:

تعرف Brundtland التنمية المستدامة بأنها:<sup>(12)</sup> "عملية التنمية التي تلبي حاجات الحاضر، دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم للخطر".

ويعرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية والبيئة التنمية المستدامة على أنها: " تنمية تسمح بتلبية احتياجات ومطالبات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها".<sup>(13)</sup> يهدف هذا المفهوم الجديد إلى تحسين نوعية حياة الإنسان من منطلق العيش في إطار قدرة الأنظمة البيئية المحيطية على تحمل حاجيات الأجيال الحاضرة والمستقبلية.<sup>(14)</sup>

ومع التطورات في هذا المجال أصبحت التنمية المستدامة تعرف بأنها " مجموعة من العمليات التي تهدف إلى تغيير السلوك الاستهلاكي للموارد المتاحة وكذا طرق الاستثمار مع توجيه التطورات التكنولوجية والمؤسسات من أجل ضمان حاضر ومستقبل البشرية وضمان الاحتياجات الإنسانية المختلفة".<sup>(15)</sup>

فهذه التعاريف وغيرها تتفق في قضيتين أساسيتين هما:

القضية الأولى: وتتمحور حول الحاجات الأساسية التي يجب تلبيةها وتوفيرها لجميع أطراف المجتمع بالشكل الذي يضمن تحقيق عدالة اجتماعية ليس فقط بين أفراد المجتمع الحالي وإنما بين أفراد المجتمع الحالي وأفراد المجتمع المستقبلي.

القضية الثانية: وهي تقوم على أساس فكرة تحديد الاستغلال العقلاني للموارد المتاحة وترك المجال للأجيال القادمة للاستفادة من هذه الموارد.

## 2- أبعاد التنمية المستدامة، أهدافها ومؤشرات قياسها:

### 1-2- أبعاد التنمية المستدامة:

أصدرت لجنة التنمية المستدامة المنبثقة عن قمة الأرض كتابا حول مؤشرات التنمية المستدامة مصنفة في عدة فئات أو أبعاد أهمها:

## - البعد الاقتصادي: (16)

حسب هذا البعد فإن التنمية المستدامة في الدول الغنية تعني إجراء تخفيضات في مستويات الاستهلاك المهدد للطاقة والموارد الطبيعية وذلك عن طريق تحسين كفاءة استخدام الطاقة وإحداث تغيير في أنماط الاستهلاك للموارد.

أما في الدول الفقيرة فالتنمية المستدامة تعني استخدام الموارد بهدف تحسين مستويات المعيشة والتقليل من الفقر الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بتدهور البيئة والنمو السكاني السريع.

ويمكن القول أنه لكي تتحقق التنمية المستدامة وفق البعد الاقتصادي لا بد من:

- استخدام أكثر كفاءة لرأس المال.

- تقليل مستوى الفقر.

- أن يتلاءم النمو الاقتصادي مع البيئة.

## - البعد البيئي: (17)

إن فكرة الاستدامة البيئية تقوم على ترك الأرض في حالة جيدة للأجيال القادمة، فإذا احتفظ الإنسان بنشاطه وأدائه دون استنزاف الموارد الطبيعية أو إهدار البيئة يكون هذا النشاط مستداما طبيعيا ويتحقق هذا عن طريق قلة استهلاك المواد الطبيعية واستخدام مواد قابلة للتدوير كليا بعد الاستهلاك وتكون قابلة للتجديد، ويتم تجميعها دون إضرار بالبيئة أو استنزاف مواردها.

## - البعد الاجتماعي: (18)

يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على الإنسان وتوفير الحاجات الأساسية له حاليا ومستقبليا مثل السكن والتعليم والصحة، كما يركز هذا البعد على تحقيق العدل والمساواة أولا بين الجيل الحالي والأجيال المستقبلية وثانيا بين شعوب العالم.

**2-2- أهداف التنمية المستدامة:** لقد اعتمدت قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في 25 سبتمبر 2015 قرارا بعنوان "تحويل عالمنا: جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة" يشمل سبعة عشر هدفا للتنمية المستدامة، تتمحور هذه الأهداف حول خمسة مجالات رئيسية وهي الناس، الكوكب، الازدهار، السلام والشراكة وتتمثل هذه الأهداف في: (19)

- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان؛

- القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي وتعزيز الزراعة المستدامة؛

- ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار؛

- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع؛

- تحقيق المساواة بين الجنسين؛
  - ضمان توفر المياه وخدمات الصرف الصحي؛
  - ضمان حصول الجميع وبتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة المستدامة؛
  - تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، وتوفير العمل اللائق للجميع؛
  - إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، تحفيز التصنيع المستدام وتشجيع الابتكار؛
  - الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها؛
  - جعل المدن آمنة ومستدامة؛
  - ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة؛
  - اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره؛
  - حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية، واستخدامها بشكل مستدام؛
  - حماية النظم الايكولوجية البرية، وحماية الغابات ومكافحة التصحر ووقف فقدان التنوع البيولوجي؛
  - السلام والعدل والمؤسسات القوية؛
  - تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة؛
- وبصفة عامة تهدف هذه الأهداف إلى القضاء على الفقر وحماية الأرض وكفالة تحقيق السلام والرخاء لجميع الشعوب.

**2-3- مؤشرات قياس التنمية المستدامة:** تنقسم مؤشرات قياس التنمية المستدامة إلى أربعة محاور رئيسية تتمثل في: (20)

**\*المؤشرات الاقتصادية :** تتمثل أهم المؤشرات الاقتصادية فيما يلي:

- نصيب الفرد من الدخل ونسبة الاستثمار من الناتج الإجمالي.
- الميزان التجاري ما بين السلع والخدمات.
- نسبة الديون من الناتج الإجمالي.
- نسبة المساعدات الخارجية من الناتج الإجمالي.
- الاستهلاك السنوي للطاقة وكثافة استخدامها.
- كمية إنتاج النفايات.

**\*المؤشرات الاجتماعية :** من أهم المؤشرات الاجتماعية ما يلي :

- السكن ونسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر.
- نسبة السكان العاطلين عن العمل.
- الصحة العامة.
- التعليم والتكوين.
- الأمن الاجتماعي وحماية الناس من الجرائم.
- النسبة المثوية للنمو السكاني.
- \* المؤشرات البيئية : من أهم المؤشرات البيئية ما يلي :
  - مساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية.
  - الكمية المستخدمة من المبيدات.
  - انبعاثات الغازات الدفيئة.
  - مساحة الغابات كنسبة مئوية من مساحة الأراضي.
  - الأراضي المتأثرة بالتصحّر.
  - نصيب الفرد من المياه العذبة.
- \* المؤشرات المؤسسية : من بين المؤشرات المؤسسية ما يلي :
  - تطبيق الاتفاقات العالمية المصادق عليها.
  - عدد مستخدمي الإنترنت لكل 1000 مواطن.
  - عدد خطوط الهاتف لكل 1000 مواطن.
  - عدد أجهزة الحواسيب لكل 1000 مواطن.
  - نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتنمية من إجمالي الناتج المحلي.

### 3-تحليل تطور بعض مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1992-2015:

بعد عرض أهم المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة، حاولنا تقييم أداء الاقتصاد الجزائري من خلال تحليل لأهم مؤشرات التنمية المستدامة لتحقيق التوازنات الكلية واستعادة النمو الإيجابي الواعد، وهذا منذ انعقاد قمة الأرض حتى سنة 2015.

### 1-3-تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1992-2015:

حاولنا من خلال ما يلي إلقاء الضوء على أهم المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة في الجزائر والتي ترتبط بمبكل الاقتصاد الجزائري.

#### 3-1-1-نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي:

يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة، يعتمد عليه لتحديد القوة الاقتصادية للدولة، ويوضح الجدول الموالي تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر.

#### الجدول رقم 1: تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

في الجزائر خلال الفترة 1992-2015

السنوات	عدد السكان (مليون نسمة)	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(دولار)	معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (%)
1992	27,181	48,00	1766,05	0,55-
1993	27,785	49,95	1797,52	4,23-
1994	28,362	42,54	1499,97	2,91-
1995	28,904	41,76	1444,91	1,85
1996	29,411	46,94	1596,03	2,31
1997	29,887	48,18	1612,01	0,51-
1998	30,336	48,19	1588,48	3,54
1999	30,776	48,64	1581,00	1,76
2000	31,183	54,79	1757,02	2,43
2001	31,590	54,74	1732,86	1,68
2002	31,990	56,76	1774,03	4,28
2003	32,394	67,86	2094,34	5,85
2004	32,817	85,33	2598,91	2,94
2005	33,267	103,20	3100,12	4,45

0,21	3464,61	117,03	33,749	2006
1,80	3935,18	134,98	34,261	2007
0,71	4905,25	171,00	34,811	2008
0,10-	3868,83	137,21	35,401	2009
1,76	4463,39	161,21	36,036	2010
0,93	5432,25	200,01	36,717	2011
1,32	5564,83	209,05	37,439	2012
0,70	5471,87	209,70	38,186	2013
1,73	5470,85	213,52	38,934	2014
1,79	4132,76	166,84	39,666	2015

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات البنك الدولي على الموقع التالي:

<http://data.albankaldawli.org/indicator>

من خلال الجدول السابق نلاحظ معدلات نمو سالبة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة التسعينيات وهذا بسبب أزمة النفط سنة 1986 وكذلك الأوضاع الاجتماعية التي كانت سائدة آنذاك، إلا أن هذا المعدل بدأ بالتحسن ابتداء من سنة 1998 بسبب ارتفاع أسعار البترول، واستمر بالارتفاع خلال السنوات اللاحقة ماعدا سنة 2009 أين سجل انخفاضا قدر بـ -0,10% بسبب الأزمة المالية العالمية، وقد انتقلت قيمة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي من 3868,83 دولار سنة 2009 إلى 5564,83 دولار سنة 2012 وهي أعلى قيمة له خلال فترة الدراسة، لتبدأ بعد ذلك في الانخفاض إلى أن وصلت إلى 4132,76 دولار سنة 2015 بسبب الانخفاض في أسعار البترول. كذلك نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي ابتداء من سنة 2000 حيث انتقل من 54,79 مليار دولار سنة 2000 ليصل إلى 213,52 مليار دولار سنة 2014 وهي أعلى قيمة له خلال فترة الدراسة، لينخفض بعدها إلى 166,84 مليار دولار سنة 2015 مع تهاوي أسعار البترول سنة 2014.

إن هذا النمو الذي شهده الاقتصاد الجزائري لا يرجع كله لتحسن الأوضاع الاقتصادية في الجزائر بل لعدة اعتبارات منها، العوائد النفطية التي استفادت منها الجزائر بسبب ارتفاع أسعار البترول والغاز الطبيعي.

### 3-1-2-الميزان التجاري:

تتصف الجزائر كغيرها من الدول العربية والدول النامية بالارتباط بأسواق الدول الصناعية المتقدمة وأسواق الدول الأوروبية على وجه الخصوص سواء تعلق الأمر بالواردات أو الصادرات، وتعتبر دول الاتحاد الأوروبي المورد والزيون الرئيسي للجزائر، والجدول الموالي يوضح هيكل الميزان التجاري في الجزائر.

### الجدول رقم 2: هيكل الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1992-2015

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	صادرات المحروقات	صادرات سلع أخرى	الواردات	الميزان التجاري
1992	10516	321	11458	696
1993	9374	480,03	11557	676-
1994	8144	297,42	11083	1,498-
1995	9 731	509	10 761	521-
1996	12 494	881	9 098	4247
1997	13 378	511	8 687	5202
1998	9 855	358	9 403	810
1999	12 084	438	9 164	3358
2000	21 419	612	9 173	12858
2001	18 484	648	9 940	9192
2002	18 091	734	12 009	6816
2003	23 939	673	13 534	11078
2004	31 302	781	18 308	13775
2005	45 094	907	20 357	25644
2006	53 429	1184	21 456	33157
2007	58 831	1332	27 631	31531
2008	77 361	1937	39 479	39819
2009	44 128	1066	39 294	5900

16580	40 473	1526	55 527	2010
26242	47 247	2062	71 427	2011
21490	50 376	2062	69 804	2012
9946	55 028	2014	62 960	2013
4306	58 580	2582	60 304	2014
16508-	51646	2057	33081	2015

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على: <http://perspective.usherbrooke.ca/bilan>

- المديرية العامة للجمارك، المركز الوطني للإعلام والإحصائيات CNIS.

من خلال الجدول يتضح جليا أن الميزان التجاري في تحسن مستمر ابتداء من سنة 1994 التي تعتبر بداية الإصلاحات الاقتصادية حيث بلغ رصيد الميزان التجاري في عام 1997 قيمة 5202 مليون دولار.

إذن التحسن في الميزان التجاري مرده إلى الزيادة الكبيرة في الصادرات مع التغير الطفيف في الواردات، وفي الحقيقة يرجع التطور الكبير الذي عرفته الصادرات الجزائرية بعد الإصلاحات إلى ارتفاع صادرات المحروقات، لذلك لعبت تقلبات أسعارها دورا كبيرا في تغيير وضعية الميزان التجاري والذي بدأ واضحا من خلال الجدول السابق. فقد تميزت سنة 1998 بانخفاض أسعار البترول أين بلغ متوسط سعر البرميل خلال هذه السنة 12,85 دولار، فأحدث ذلك أثرا بالغا على عوائد الصادرات ورصيد الميزان التجاري وميزان المدفوعات ككل. وعرفت السنوات اللاحقة على العموم ارتفاعا في رصيد الميزان التجاري نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية للنفط ما أدى إلى نمو قيمة الصادرات ووضوح إيجابي للميزان التجاري، إلا أنه بدأ في الانخفاض بداية من سنة 2014 أين سجل 4306 مليون دولار مقابل 21490 مليون دولار سنة 2012، أما سنة 2015 فقد سجل عجزا بقيمة 16508 مليون دولار أمريكي، وكان هذا نتيجة الانخفاض الكبير في أسعار البترول.

والخلاصة أن الميزان التجاري للجزائر شديد الحساسية لتغيرات أسعار النفط في الأسواق العالمية مما يستوجب ضرورة التفكير في تنوع الصادرات.

### 3-2- تحليل تطور بعض المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1992-2015:

إن الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وخاصة إعادة الهيكلة التي تعتمد على استخدام الأساليب الإنتاجية كثيفة رأس المال قد أثرت على مستوى التشغيل، بالإضافة إلى اعتماد إجراءات التصفية

واقع التنمية المستدامة في الجزائر-دراسة تحليلية خلال الفترة 1992-2015

للمؤسسات المفلسة وإقرار الخوصصة التي تسعى إلى رفع درجة الكفاءة الاقتصادية للمؤسسات وإهمال الاعتبارات الاجتماعية ومع تخفيض قيمة الدينار الجزائري وتخريب الأسعار ورفع الدعم عن السلع الاستهلاكية، كل هذا أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية وتدهور مستوى معيشة الأفراد. وبعد فترة الإصلاحات تبنت الجزائر مجموعة من البرامج التنموية خلال الفترة 2001-2014 سعياً منها لتحسين المستوى المعيشي وتنمية الموارد البشرية وتعزيز إمكانات التنمية المستدامة وفيما يلي تطور بعض المؤشرات الاجتماعية في الجزائر.

### 3-2-1- مؤشر التنمية البشرية:

لقد عرف مؤشر التنمية البشرية (IDH) تحسناً كبيراً في الجزائر خلال السنوات الأخيرة نتيجة الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية وزيادة الإنفاق الحكومي التي باشرتها السلطات العمومية، والجدول الموالي يوضح تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر.

### الجدول رقم 3: تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 1992-2014

السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
مؤشر التنمية البشرية	0.732	0.746	0.737	0.746	0.746	0.665	0.746	0.693
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
مؤشر التنمية البشرية	0.697	0.704	0.704	0.722	0.728	0.733	0.749	0.754
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مؤشر التنمية البشرية	0.779	0.674	0.677	0.698	0.713	0.717	0.736	0.745

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على تقارير التنمية البشرية لعدة سنوات على الموقع:

<http://www.un.org>

لقد تطور دليل التنمية البشرية في الجزائر من خلال الجدول خلال الفترة المدروسة، فبعدما كانت قيمة المؤشر 0,59 سنة 1995، أصبحت تقدر بـ 0,73 سنة 2014 و0,74 في سنة 2015 واحتلت بذلك المرتبة 83 عالمياً من مجموع 188 بلد، وقد صنفتها الأمم المتحدة الإنمائي على أنها ذات تنمية بشرية عالية، ويعود هذا التحسن إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الناجم عن ارتفاع أسعار البترول.

### 3-2-2- تطور التشغيل والبطالة:

تعتبر البطالة ظاهرة اجتماعية واقتصادية في آن واحد إذ تتيح معرفة قدرة الاقتصاد الوطني على التشغيل وتبرز طاقته على استيعاب اليد العاملة العاطلة، كما أن زيادة البطالة في المجتمع يهدد الاستقرار الاجتماعي. والجدول الموالي يبين تطور معدلات البطالة في الجزائر.

#### الجدول رقم 4: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1992-2015

الوحدة: %

السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدلات البطالة	23.8	23.15	24.36	28.1	27.99	26.41	28	29.3
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدلات البطالة	28.89	27.3	25.7	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدلات البطالة	11.3	10.2	10	10	9.6	9.80	10.6	11.2

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع:

[http://www.ons.dz/IMG/pdf/Donnee\\_Stat\\_Emploi](http://www.ons.dz/IMG/pdf/Donnee_Stat_Emploi)

إن البيانات الإحصائية الموضحة في الجدول تبرز بوضوح ارتفاع معدلات البطالة في فترة التسعينيات حيث انتقلت من 24.36 % سنة 1994 إلى أكثر من 26 % سنة 1997 ثم 29,3 % سنة 1999 وسبب هذا الارتفاع هو ارتفاع معدلات النمو الديموغرافي التي عرفت الجزائر قبل التسعينيات حيث تجاوز في المتوسط 2,8 % سنويا، إضافة إلى التسريح الكبير للعمال نتيجة لحل وخصوصة العديد من المؤسسات العمومية وتقليص دور الدولة بما ينسجم والمرحلة الجديدة.

أما ابتداء من سنة 2004 فقد بدأت معدلات البطالة في الانخفاض، حيث قدرت قيمتها بـ 17,7 % ثم وصلت سنة 2006 إلى 12,3 % ثم إلى 11,2 % سنة 2015، إن هذا التحسن كان نتيجة للحجم غير المسبوق للاستثمار الذي تم رصده في سنة 2004 بفضل الرخاء المالي الناتج عن ارتفاع الجباية البترولية المرتبطة هي الأخرى بارتفاع أسعار البترول، وللنمو الإيجابي لميزان المدفوعات وتقلص المديونية الخارجية.

أما في السنوات الأخيرة فيرجع انخفاض معدلات البطالة إلى برامج الدولة وتدخلها في أسواق العمل من خلال استفادة الشباب من قروض الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ANSEJ والصندوق الوطني للتأمين على البطالة الموجه للشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 30 و50 سنة وكذا جهاز المساعدة على الإدماج المهني الموجه لتوظيف خريجي الجامعات والتكوين المهني وفق عقود الإدماج المهني وما قبل التشغيل، غير أن هذه العقود مؤقتة وغير دائمة ومن الخطأ استبعادها عند احتساب معدلات البطالة.

**3-2-3-تطور بعض المؤشرات الصحية في الجزائر: تحسن الحالة الصحية للمواطنين تعني اهتمام الدولة بتقديم الخدمات الصحية لهم، والجدول الموالي يوضح تطور بعض المؤشرات الصحية في الجزائر.**

**الجدول رقم 5: تطور بعض المؤشرات الصحية في الجزائر خلال الفترة 1992-2015**

السنوات	العمر المتوقع عند الولادة بالسنوات	% للسكان الذين تتوفر لهم مياه الشرب المأمونة	% للسكان الذين تتوفر لهم قدرة الحصول على مرافق الصرف الصحي	معدل وفيات الأطفال دون 5 سنوات (لكل 1000 مولود حي)
1992	67,21	91,70	80,70	44,90
1993	67,48	91,80	80,90	44,10
1994	67,78	91,50	81,30	43,30
1995	68,12	91,20	81,70	52,50
1996	68,51	90,90	82,10	41,80
1997	68,92	90,50	82,50	41,10
1998	69,34	90,20	82,90	40,60
1999	69,76	89,90	83,30	40,20
2000	70,18	89,50	83,60	39,70
2001	70,60	89,20	84,00	38,90
2002	71,01	88,80	84,30	37,80
2003	71,42	88,50	84,70	36,50
2004	71,82	88,10	85,00	35,10
2005	72,20	87,70	85,30	33,60
2006	72,56	87,40	85,60	32,10

30,70	85,80	87,00	72,90	2007
29,40	86,10	86,60	73,22	2008
28,30	86,40	86,20	73,52	2009
27,30	86,60	85,70	73,80	2010
26,10	86,80	85,30	74,07	2011
25,80	87,00	84,90	74,32	2012
25,60	87,20	84,50	74,57	2013
25,50	87,40	84,00	74,81	2014
م غ	87,60	83,60	م غ	2015

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات البنك الدولي على الموقع:

<http://data.albankaldawli.org/indicator>

من خلال الجدول يتضح ما يلي:

- بالنسبة للعمر المتوقع عند الولادة الذي يعتبر مؤشر امتياز الدولة المهمة بصحة مواطنيها، فقد حققت الجزائر قيم عالية في هذا المجال تنافس بها دول الجوار وحتى الدول المتطورة وذات الدخل العالي، فقد زادت مدة الحياة عند الولادة من 67,21 سنة 1992 إلى 70,18 سنة 2000 لتصل إلى 74,81 سنة 2014 أي زيادة بأكثر من أربع سنوات خلال الفترة 2000-2014.

- فيما يخص معدل وفيات الأطفال دون خمس سنوات فقد انخفض وتراجع خلال فترة الدراسة فقد سجلت 44,90 حالة وفاة لكل 1000 مولود جديد سنة 1992 لتصل إلى 39,70 حالة وفاة سنة 2000 لتتنخفض إلى 25,5 حالة وفاة سنة 2014، إلا أن هذه الأرقام تبقى ضعيفة على الرغم من كل الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية في مواجهة هذه الظاهرة وفرض الحماية للطفل والأم، وتبقى نسبة وفيات الأطفال في الجزائر مرتفعة خاصة الرضع حديثي الولادة (0-28 يوم).

- أما فيما يخص نسبة السكان الذين تتوفر لهم مرافق الصرف الصحي فقد شهدت تحسنا خلال فترة الدراسة، حيث بلغت 83,60 % سنة 2000 ووصلت إلى 87,60 % سنة 2015 ورغم هذا التحسن إلا أن الجزائر مازالت تعاني من نقص في هذا المجال.

واقع التنمية المستدامة في الجزائر-دراسة تحليلية خلال الفترة 1992-2015

- أما نسبة السكان الذين تتوفر لهم مياه الشرب فهي في تناقص مستمر، فبينما كانت 91,70% سنة 1992 أصبحت 89,50% سنة 2000 وانخفضت إلى 83,60% سنة 2015، وهذا بسبب تزايد عدد السكان وضعف الاستثمارات في هذا المجال.

وما يمكن قوله أن قطاع الصحة في الجزائر تكثفه العديد من المشاكل التنظيمية والتجهيزية وكذا سوء توزيع المؤسسات الصحية عبر التراب الوطني.

### 3-3-تطور بعض المؤشرات البيئية في الجزائر خلال الفترة 1992-2015:

إنّ تطور نظام الاقتصاد وتشعب موضوعاته أدى إلى الضّغط على البيئة وخلق مشاكل عديدة، أدت إلى حدوث أزمات خطيرة تؤدي إلى التدهور البيئي لبعض المكونات البيئية من نبات وحيوان وغيرهما من الكائنات وهذا ما يمثل الجانب البيئي للتنمية المستدامة.

### 3-3-1-تطور انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون:

تصدر انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون أساسا من حرق الوقود الأحفوري وصناعة الاسمنت، وهي تنطلق أثناء استهلاك أصناف الوقود الصلبة والسائلة وحرق الغاز، ونوضحها في الجدول الموالي:

### الجدول رقم 6: تطور انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في الجزائر خلال الفترة

الوحدة: كيلو طن

2014-1992

السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
انبعاثات co2	81.93	82.29	86.50	95.34	97.13	88.19	107.0	92.11
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
انبعاثات co2	87.93	84.29	90.85	92.53	89.49	107.1	100.9	109.2
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
انبعاثات co2	111.5	121.3	119.2	121.7	114.3	113.8	131.2	134.1

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات البنك الدولي على الموقع:

<http://data.albankaldawli.org/indicator>

فيما يخص انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون فتبين معطيات الجدول أنّها في تزايد مستمر، فقد ارتفعت بأزيد من خمسين كيلو طن خلال هذه الفترة، حيث كانت قيمتها تقدر بـ 81,93 كيلو طن خلال سنة 1992 لترتفع سنة 1998 فتصل إلى 107,08 كيلو طن ثم وصلت إلى 119.2 سنة 2010 أما سنة 2015 فقد بلغت قيمتها 134,1 كيلو طن وهذا بسبب الحفول النفطية، وتعتبر الجزائر ضمن الدول الأكثر انبعاثا لهذا الغاز مقارنة بالدول الصناعية.

### 3-3-2- تطور نصيب الفرد من الموارد المائية: ونبرزه في الجدول التالي:

الجدول رقم 7: تطور نصيب الفرد من الموارد المائية في الجزائر خلال الفترة 1992-

2014

السنوات	1992	1997	2002	2007	2012	2014	2015
نصيب الفرد من الموارد المائية م <sup>3</sup>	413,89	376,41	351,67	328,35	300,49	288,95	غ م

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات البنك الدولي على الموقع الإلكتروني:

<http://data.albankaldawli.org/indicator/ER.H2O.INTR.PC?locations=DZ>

من خلال الجدول نلاحظ أن نصيب الفرد من الموارد المائية عرف انخفاضا خلال فترة الدراسة ففي حين كانت قيمته 413,89 م<sup>3</sup> سنة 1992 أصبحت 288,95 م<sup>3</sup> سنة 2014، فالجزائر تعتبر من أكثر بلدان العالم فقرا في الموارد المائية، وهذا بسبب ارتفاع عدد السكان في الجزائر وغياب ثقافة الاستهلاك وانتشار ظاهرة التبذير مما ساهم في هدر كميات معتبرة من المياه، فمعدل نصيب الفرد من الموارد المائية في الجزائر بعيد كل البعد عن المعدل العالمي المقدر بحوالي 1000 متر مكعب للفرد الواحد سنويا.

### 3-3-3- تطور متوسط نصيب الفرد من الأراضي المزروعة:

يبين هذا المؤشر نصيب الفرد بالهكتار من إجمالي الأراضي المزروعة ونوضحه في الجدول الموالي:

الجدول رقم 8: تطور متوسط نصيب الفرد من الأراضي المزروعة في الجزائر خلال الفترة

1992-2014 الوحدة: هكتار لكل شخص

السنوات	1992	1995	2000	2005	2010
نصيب الفرد من الأراضي الزراعية	0,28	0,26	0,25	0,23	0,21
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
نصيب الفرد من الأراضي الزراعية	0,20	0,20	0,20	0,19	غ م

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات البنك الدولي على الموقع

الإلكتروني: <http://data.albankaldawli.org/indicator/AG.LND.ARBL.HA.PC?locations=DZ>

[DZ](#)

من خلال الجدول نلاحظ أن متوسط نصيب الفرد من الأراضي الزراعية شهد تدني خلال فترة الدراسة من 0,28 هكتار لكل فرد سنة 1992 إلى 0,23 هكتار لكل فرد سنة 2005 لينخفض إلى 0,19 هكتار لكل فرد سنة 2014، ويرجع تفسير ذلك إلى النمو السكاني، واعتماد الزراعة الجزائرية على مياه الأمطار الشحيحة والمتذبذبة من موسم لآخر، بالإضافة إلى ضعف الاستثمار الزراعي بصفة عامة وتواضع المستويات التقنية ومعدلات الإنتاجية لمعظم المحاصيل والمنتجات الأساسية. وبصفة عامة يتجه هذا المؤشر نحو الانخفاض وستجد الجزائر صعوبة في توفير الإنتاج الزراعي الذي يفرضه متطلبات توفير الغذاء للسكان ما لم تأخذ بتطبيق الأساليب والابتكارات التكنولوجية الزراعية الجيدة المستخدمة في العالم المتطور حيث يقدر أن تصل المساحة المستغلة لكل فرد إلى حوالي 0,15 هكتار في حدود آفاق 2020.

#### خاتمة:

من خلال تتبعنا لتطور بعض مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر اتضح جليا أن إدارة عملية التنمية الاقتصادية ومن ثم المستدامة في الجزائر اكتنفها الغموض وانعدام الرؤية في توحيد الجهود واستخدام الموارد المتاحة استخداما أمثالا مما خلق فجوة في تجسيد مفهوم التنمية الاقتصادية المستدامة، حيث دخلت الجزائر في دوامة الانحياز فقط دون النظر لقيمة الانجاز وتأثيره على رفاهية الأفراد بما يضمن للأجيال المقبلة حياة أفضل.

إضافة إلى ذلك توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن تحليل مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر أوضح تحسن على مستوى المؤشرات الاقتصادية كارتفاع مستوى دخل الفرد حيث وصل إلى أعلى قيمة له قدرت بـ 5564,83 دولار سنة 2012، انخفاض في حجم الديون الخارجية والتسديد المسبق لها، إلا أن هذا التحسن كان نتيجة الارتفاع الذي شهدته أسعار المحروقات ولم يكن نتيجة نقلة نوعية في القطاعات المنتجة.

- تحسن في الميزان التجاري بسبب الزيادة الكبيرة في الصادرات ونخص بالذكر صادرات المحروقات، لذلك لعبت تقلبات أسعارها دورا كبيرا في تغيير وضعية الميزان التجاري والذي بدا واضحا من خلال الدراسة، ما يؤكد أن الميزان التجاري للجزائر شديد الحساسية لتغيرات أسعار النفط في الأسواق العالمية مما يستوجب ضرورة التفكير في تنويع الصادرات.

- كما سجلت بعض مؤشرات التعليم والتنمية البشرية تحسنا ملحوظا، فعلى سبيل المثال التحسن الحاصل في مؤشر التنمية البشرية الذي يعود إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الناجم بدوره عن ارتفاع أسعار المحروقات، ورغم هذا التحسن غير أنها لم تبلغ بعد المستوى اللازم لتوفير البيئة الملائمة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

خنشول دنيا

- أما مؤشرات الصحة فهي لا تزال دون المستوى المنشود، والدليل على ذلك ارتفاع معدلات وفيات الأطفال الرضع خاصة حديثي الولادة وكذا نقص مرافق الصرف الصحي وتدني نسبة السكان الذين تتوفر لهم المياه الصالحة للشرب.

- وأيضاً تحسن مستويات البطالة حيث انخفضت من 23,8 % سنة 1992 إلى 11,2 % سنة 2015 هذا التحسن كان نتيجة للرخاء المالي الناتج عن ارتفاع الجباية البترولية المرتبطة هي الأخرى بارتفاع أسعار البترول، وللمنو الإيجابي لميزان المدفوعات وكذا برامج الدولة وتدخّلها في أسواق العمل عن طريق عقود التوظيف وبرامج التشغيل.

- كما أن عدم الاهتمام بالجانب البيئي قد بدا واضحاً من خلال الدراسة، حيث ارتفع مؤشر انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون من 81,93 كيلو طن سنة 1992 ليصل سنة 2015 إلى 134,1 كيلو طن لتصنف الجزائر بذلك ضمن أكثر البلدان انبعاثاً لغاز ثاني أكسيد الكربون.

- انخفاض كبير في نصيب الفرد من الموارد المائية فهي لم تتجاوز 300 م<sup>3</sup> في الفترة الأخيرة من الدراسة، وتبقى بعيدة كل البعد عن المعدل العالمي المقدر بحوالي 592 متر مكعب للفرد الواحد.

- تدني متوسط نصيب الفرد من الأراضي الزراعية حيث انتقل من 0,28 هكتار لكل فرد سنة 1992 إلى 0,19 هكتار لكل شخص سنة 2014.

من خلال النتائج التي حققتها الجزائر في مجال التنمية المستدامة وقصد معالجة النقائص التي حالت دون دعم التنمية المستدامة في الجزائر نوصي بما يلي:

- ضرورة زيادة الاستثمار في الفروع الهامة للصناعة البترولية، وهذا ضمن سياسة رشيدة وفي إطار تنظيم وتشريع بتروليّين يتكفلان حماية هذه الثروة وعدم هدرها وتوظيفها بما يخدم الاقتصاد الوطني حالياً، ويضمنان على الأقل اقتصاداً قوياً مستقبلاً.

- تسريع وتيرة البحث عن مصادر بديلة للطاقة من خلال التوسع الاستثماري في مجال مصادر الطاقات المتجددة.

- محاربة كل أشكال التلوث البيئي التي من شأنها تهديد الثروة البيئية، وإدخال البعد البيئي في الخطط والسياسات المتبعة.

- إنشاء مجلس أعلى للتنمية المستدامة يتولى تسهيل تكامل السياسات وتنسيق البرامج والإشراف على عملية التنمية المستدامة.

- ضرورة تكوين باحثين ومختصين في مجال التخطيط الاقتصادي وبإشراك الجامعة في ذلك باعتبارها قطب علمي مهم.

واقع التنمية المستدامة في الجزائر-دراسة تحليلية خلال الفترة 1992-2015

- إنشاء قاعدة معلومات بخصوص مؤشرات التنمية المستدامة على أن يجري تحديثها باستمرار، وإعداد تقارير وطنية معنية بمؤشرات التنمية المستدامة وبصفة دورية.

## هوامش واحالات:

- (1)- ناصر مراد، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، بحوث اقتصادية عربية، العدد 46، ربيع 2009.
- (2)- Aissa mouhoubi, Réflexions autour de l'exploitation de la rente pétrolière en Algérie, Revue des Sciences Économiques et de Gestion, N°06, 2006.
- (3)- عبد الرحمن سيف سردار، التنمية المستدامة، دار الزاوية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2015، ص 15.
- (4)- آسيا قاسمي، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، ورقة بحثية مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثاني حول السياسات والتجارب التنموية بالمجال العربي والمتوسطي التحديات، التوجهات، الآفاق، باجة (تونس) 26-27 أفريل 2012، ص 3.
- (5)- بومدين طاشمة، التنمية المستدامة وإدارة البيئة بين الواقع ومتطلبات التطور، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، مصر، 2016، ص 67.
- (6)-Paul Calval, Le développement durable: stratégies descendantes et stratégies ascendantes, Géographie, économie, Vol. 8, 2006, p419.
- (7)-Belattaf, Economie du développement, office des publications universitaire, Algérie, 2010, p 224.
- (8)- اتفاقية التغير البيولوجي، اتفاقية ريو توحد جهودها من أجل التنمية المستدامة وبناء المستقبل الذي نطمح له، بيان الاتفاقية المتعلقة بالتغير البيولوجي، 2012، ص 1. على الموقع الإلكتروني: [http // : www /cbd .int /rio](http://www/cbd.int/rio)
- (9)- United Nations Sustainable Development, United Nations conference on environment and development Rio de janerio Agenda21, Brazil, 3 to 14 June 1992, p3.
- (10)- عبد الرحمن سيف سردار، مرجع سابق، ص: 16-17.
- (11)- Nations Unies, Assemblée générale, transformer notre monde : le programme de développement durable à l'horizon 2030, 21 octobre 2015, p1.
- (12)- Gro Harlem Brundtland, our common future, report of the world commission on environment and development, 1987, p 16.
- (13) - زومان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جامعة محمد خيضر بسكرة، جوان 2010، ص 195.
- (14)- Yvette Lazzeri, le développement durable du concept à la mesure, l'harmattan, paris, 2008, p 12.
- (15)- رحايلية سيف الدين، بوداح عبد الجليل، التجربة الصينية في الطاقات المتجددة والتنمية المستدامة، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة قسنطينة 2-عبد الحميد مهري، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، العدد 2، ديسمبر 2015، ص 297.

- 16)- عبد الله حسون محمد، مهدي صالح دواي، إسراء عبد الرحمن خضير، التنمية المستدامة المفهوم و العناصر والأبعاد، مجلة ديالي، جامعة ديالي، العراق، 2015، ص ص: 348-349.
- 17)- نايف بن نايل بن عبد الرحمن، التنمية المستدامة في العمارة التقليدية في المملكة العربية السعودية (دراسة حالة منطقة الحجاز)، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، جامعة أم القرى، كلية الهندسة والعمارة التقليدية، المملكة العربية السعودية، 2009-2010، ص48.
- 18)- رحايلية سيف الدين، بوداح عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص 299.
- 19)- Nations Unis, projet de document finale du sommet des Nations Unis consacré a l'adoption du programme de développement pour l'après 2015, 2015, p 16.  
Site : [www.un.org](http://www.un.org).
- 20)- المجودي صاطوري، التنمية المستدامة في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 16، 2016، ص 302.